٣٨,١ مليون درهم صافي أرباح شركة سوق دبي المالي خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠٢١

سعادة عيسى كاظم تعليقاً على أبرز مؤشرات أداء السوق:

- **ارتفاع القيمة السوقية بنسبة ١٥% إلى ٣٩٢,٢ مليار درهم، وارتفاع المؤشر العام بنسبة ١٤,٢%**
- **١,٣ مليار درهم صافي استثمارات الأجانب كمحصلة شراء، و٤٧,٥% حصتهم من قيمة التداول**
- **انضمام ٣٧٩٩ مستثمراً جديداً إلى السوق، ٦٦% منهم من المستثمرين الدوليين**
- **المؤسسات الأجنبية تمثل ٨١% من بين ٤٦٧ مؤسسة استثمارية جديدة انضمت للسوق**
- **تنفيذ العديد من المبادرات الاستراتيجية لتنويع المنتجات المالية وتطوير آليات العمل**
- **إلغاء الحد الأدنى للعمولة وتمديد ساعات التداول يُسهلان الأنشطة الاستثمارية ويُعززان مكانة السوق كبوابة رئيسية إلى مجموعة متنوعة من الفرص**

دبي، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١: أعلنت شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع." اليوم عن نتائجها المالية للشهور التسعة الأولى من العام الحالي المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، والتي أظهرت تحقيق أرباح صافية قدرها ٣٨,١ مليون درهم مقابل ١٢٠,١ مليون درهم في الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠.

وحققت الشركة إجمالي إيرادات قدره ١٨٣,١ مليون درهم خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠٢١ مقابل ٢٧١ مليون درهم في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتوزعت الإيرادات بواقع ١١٧,٩ مليون درهم من العمليات

التشغيلية و ٦٥,٢ مليون درهم من الاستثمارات والإيرادات الأخرى. وانخفضت النفقات بنهاية سبتمبر ٢٠٢١ بنسبة ٤% إلى ١٤٥ مليون درهم مقابل ١٥٠,٩ مليون درهم خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢٠.

حُضور قوي للاستثمار الأجنبي والمؤسسي

وفي معرض تعليقه على أبرز مؤشرات أداء السوق خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠٢١، قال سعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع.": "سجل إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ارتفاعاً نسبته ١٥% إلى ٣٩٢,٢ مليار درهم، كما ارتفع المؤشر العام بنسبة ١٤,٢%، وذلك بالرغم من تراجع إجمالي قيمة التداولات بنسبة ٢٣,٧% قياساً إلى مستوياته في الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠ إلى ٣٨,٧ مليار درهم. وحافظ المستثمرون الأجانب على حضورهم المُلفت إذ استحوذوا على ٤٧,٥% من قيمة التداولات بصافي استثمار قيمته ١,٣ مليار درهم كمحصلة شراء، وبلغت نسبة ملكيتهم ١٨,٥% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق بنهاية سبتمبر ٢٠٢١. وعلى نفس المنوال، بلغت حصة الاستثمار المؤسسي من التداول ٤٤% بصافي استثمار قيمته ٤٢٩ مليون درهم كمحصلة شراء، الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة من قِبل المستثمرين المحليين والعالميين في السوق وآفاقه المستقبلية وما يوفره من فرصٍ."

وأضاف سعادة عيسى كاظم: "استقطب السوق العديد من المؤسسات الاستثمارية والمستثمرين الأفراد الجدد، وقد بلغ عددهم ٣٧٩٩ مستثمراً جديداً، بينهم ٤٦٧ مؤسسة استثمارية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المستثمرين المسجلين في السوق بنهاية سبتمبر ٢٠٢١ إلى ٨٤٩,٥٧٢ مستثمراً ينتمون إلى ٢٠٨ جنسيات. وقد شكل الأجانب

٦٦% من المستثمرين الجُدد (٢٥٠٢ مستثمر)، كما بلغت نسبتهم ٨١% من المؤسسات الاستثمارية المنضمة للسوق هذا العام (٣٨٠ مؤسسة استثمارية)."

تسهيل الأنشطة الاستثمارية

وفي إطار جهوده الحثيثة لتنشيط التداول وتسهيل الأنشطة الاستثمارية، ألغى سوق دبي المالي مطلع سبتمبر ٢٠٢١ الحد الأدنى لعمولة التداول، الأمر الذي يُعزز مشاركة مستثمري التجزئة في السوق ويُمكنهم من الاستفادة من الفرص الاستثمارية السانحة التي يوفرها. وقرر السوق في الشهر ذاته تمديد ساعات التداول إلى خمس ساعات يومياً بدلاً من أربع ساعات، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ في الثالث من أكتوبر ٢٠٢١ بما يُسهم في استقطاب شرائح أوسع وأكثر تنوعاً من المستثمرين، لا سيما الأجانب الذين يبدون اهتماماً متواصلاً بالسوق، ويُرسخ مكانته الرائدة كوجهة استثمارية رئيسية.

مبادرات متنوعة وتطوير مستمر

وأشار سعادة عيسى كاظم إلى أن سوق دبي المالي مضى قدماً خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري في تنفيذ العديد من المبادرات التطويرية الاستراتيجية سواء على صعيد تنويع المنتجات وفئات الأصول أو فيما يخص القواعد التنظيمية و آليات العمل بما يواكب التطلعات المتزايدة للمتعاملين ويضع السوق في مكانة مثالية لتحقيق النمو المستدام.

وتجدر الإشارة إلى أن مكانة سوق دبي المالي الرائدة بين أكثر الأسواق الإقليمية توفيراً لفئات أصول ومنتجات مالية متنوعة، قد تلقت دفعة قوية خلال العام الجاري عبر إدراج صناديق جديدة للاستثمار العقاري REITs والمؤشرات المتداولة ETFs، علاوة على إطلاق عقود أسهم مستقبلية جديدة على الأسهم الفردية لست شركات، ليرتفع بذلك عدد الشركات التي يوفر السوق عقوداً مستقبلية مرتبطة بأسهمها إلى ١١ شركة.

-انتهى –

نبذة عن شركة سوق دبي المالي: أصبحت شركة سوق دبي المالي شركة مساهمة عامة بعد عملية طرح ١,٦ مليار سهم بقيمة درهم واحد للسهم في اكتتاب أولي بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦، وتمثل النسبة التي طرحت للاكتتاب ٢٠% من إجمالي رأس المال المدفوع للسوق البالغ ٨ مليارات درهم. وتمتلك حكومة دبي ٨٠% من رأسمال الشركة بعد طرحها للاكتتاب العام وتمثل الحكومة في هذه الحصة شركة بورصة دبي المحدودة. وتم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق في ٧ مارس ٢٠٠٧ برمز تداول"**DFM** ". ويعتبر سوق دبي المالي أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي منذ العام ٢٠٠٧ ، وهو يعد سوقاً ثانوياً لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ ٢٦ مارس من العام ٢٠٠٠. ***www.dfm.ae***

للاستفسارات الإعلامية يرجى الاتصال بـ:

عاطف فتحي

نائب الرئيس-مدير الإعلام والعلاقات العامة

هاتف: ٣٠٥٥٣٣٤ ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني: afathy@dfm.ae